جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

محاضرة بعنوان

(النتائج الاقتصادية لحرب الخليج الاولى)

اعداد طالب الدكتوراه
(علي جمعة فاضل السامر)

بإشراف

الاستاذ الدكتور
فارس مهدي محمد

٢٠٢٤م ١٤٤٥هـ

- **النتائج الاقتصادية لحرب الخليج الاولى :-**

ان من الاضرار الاقتصادية التي لحقت بالعراق هي غلق الموانيء الجنوبية واهمها (ميناء البصرة)

وبذلك فقد العراق منفذه الوحيد تالى البحر واصبح النقل الية يتم بواسطة الطرق البرية ، وعندما قامت سوريا بغلق حدودها مع العراق اصبح العراق محروما من موانئ (بيروت وطرابلس في لبنان واللاذقية في سوريا).

أقتصرت الطرق البرية الى العراق على (تركيا والاردن والكويت والسعودية) وبغلق الحدود مع سوريا تم حرمان العراق من (خط سكة الحديد الوحيد الذي يصل العراق باوربا عن طريق سوريا وتركيا .

أن غلق الموانيء العراقية على الخليج العربي ادى بالعراق الى الاستيراد بضاعته عن طريق الطرق البرية ، كما ان غلق موانئ لبنان وسوريا بوجة العراق ادى الى استعمال موانئ بديلة اخرى (بطرق برية اطول من الاولى)

أن استيراد العراق لملايين الاطنان من البضائع الاجنبية سنويا زاد من كلفتها .

الاضرار المادية التي لحقت بالعراق وهي :-

١. الاضرار المادية التي لحقت بالمنشات النفطية .
٢. الاضرار المادية التي لحقت بالمنشات الاقتصادية وبالبنى التحتية .
٣. الاضرار التي نجمت من غلق موانئ العراق على الخليج وغلق الموانئ السورية واللبنانية .

كلها زادت من كلفة الحرب النهائية ولكنها لم تؤد الى تضييق الخناق الاقتصادي على العراق عكس ماحدث عندما تم غلق موانئ (البكر وخور العمية) المتخصصات بتصدير بالنفط الخام عبر الخليج ، فضلا عن غلق الخط العراقي – السوري الخاص بتصدير النفط الخام ايضا وبالتالي ادت الى خسائر بالفوائد النفطية للعراق واستعمالها كوقود في ادارة العجلة الحربية ضد ايران .

- تقدير خسائر العوائد النفطية :-

تدهورت العوائد النفطية لسببين هما (انخفاض الاسعار + انخفاض الانتاج) ...

ولم تؤثر الحرب في خفض الاسعار بل عكس ذلك ارتفعت قليلا ، ان من اسباب انخفاض الاسعار نتيجة لطبيعة السوق (العرض والطلب) .

عام (١٩٧٩) بلغت صادرات العراق من النفط (٣.٢٤٧) الف برميل يوميا وهي اعلى مستوى وصلت الية صادرات النفط العراقية ، وكان طبيعيا ان يتدهور الطلب على النفط العراقي ، شانه شأن اعضاء منظمة الاوبك ، وبناءا على هذا الامر تم تقدير خسائر العراق بسبب الحرب بموجب الافتراضات التالية :-

١. أن العراق تكبد خسائر بالصادرات النفطية خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٦) فقط حيث استعاد العراق قابليتة التصديرية بعد عام ١٩٨٦ .
٢. أن عوائد النفطية العراقية للسنوات (١٩٨٠-١٩٨٦) تتناسب طرديا في كل سنة مع عوائد الاوبك النفطية الكلية مطروح منها العوائد النفطية الفعلية لكل من (العراق وايران) .
٣. في عام (١٩٧٩) وهي سنة الاساس التي سبقت الحرب ، حين ان نسب التغيرات قياسا بسنة ١٩٧٩) في مجموع العوائد النفطية السنوية لمنظمة الاوبك (عدا العراق وايران) خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٦) هي نفس النسب الصادرات في حالة غياب الحرب .

وبموجب تلك الافتراضات نرى ان مجموع ماخسره العراق من عوائده النفطية يقدر بـ(٦١.٩) مليار دولار. غير ان الخسائر في العوائد النفطية لم تردع العراق من التوسع في استيراد السلاح او الانفاق العسكري ، وكان اثر الخسائر عكسيا وبالغا على الخطط التنموية للعراق وعلى احتياطياته من النقد الاجنبي والديون الى الدول الاخرى .

- جهود التنمية خلال الحرب ...

- أذا كانت صادرات النفط العراقية أول ضحية للحرب .
- فان التنمية الاقتصادية كانت أول ضحية لانقطاع الصادرات النفطية .

بسبب ان السنة التي بدات فيها الحرب كانت السنة الاخيرة للخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) وجهود التنمية كانت مستمرة على اشدها ، قررت القيادة العراقية الاستمرار بجهود التنمية رغم الحرب والاندفاع اليها بوتيره اسرع لم تنشر معلومات عن الخطة ولكن المشاريع التي احتوتها قدرت بـ(٥٠) مليار دولار ، عام ١٩٨٢ ادركت القيادة بخطأ توقعاتها عن طول الحرب مما عملت على ايجاد حلول (الحد من الانفاق + وتقليص العجز الكبير في الميزان التجاري) . كان الهدف هو اكمال المشاريع ومنها (قصر المؤتمرات + المطار الجديد +الطرقات العامة + وفنادق الدرجة الاولى) لعقد مؤتمر عدم الانحياز برئاسة صدام .

تقرر نقل عقد المؤتمر الى (نيودلهي في الهند) ثم الغيت المشاريع واجلت مشاريع وتباطأ العمل في المشاريع اخرى ، وبدء برنامج التقشف ، ولم تنجز مشاريع التنمية فقط المشاريع التي لها ارتباط بالحرب ومشاريع اخرى (مشاريع التصريف ووتحويل المياه لبناء الحواجز الدفاعية ، مشاريع كهرباء الريف ، والمياه ، والمجاري ، وتربية الدواجن ، وبعض المشاريع الصناعية الكرباء والارواء وخزن المياه .... ولم تتم معظمها بسبب تردد الكثير من الشركات عن تمويل تلك المشاريع الا القليل منها .

في عام (١٩٨٦) تدهور وضع العراق المالي بسبب انهيار السوق ، واصبحت الخطة الخمسية(١٩٨٦-١٩٩٠) تتكون من برامج استثمارية تتغير اهدافها من حين لاخر ونقل التخصيصات من قطاع لاخر حسب ظروف الحرب ولم ينجز من الخطة الا قدر ضئيل جدا وبعد انتهاء الحرب (١٩٨٨) تم احياء بعض المشايع الصناعية المهمة (الحديد والصلب ،والاسمدة، والالمنيوم ، والمصافي ، والبتروكيمياويات ، ونقل الغاز وتصنيعة) ورغم ذلك بقيت التنمية الاقتصادية مظلمة بعد الحرب بسبب شحة العوائد النفطية وتراكم الديون الخارجية.

- خسائر أبدية :-

بلغ الانفاق العسكري العراقي نسبة الى الناتج القومي الاجمالي معدل سنوي (٣٨.٥)% خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٥) قياسا بمعدلات (١٣.٤)% في الشرق الاوسط، و(٥.٩)% الدول النامية و(١٠.٤)% لدول منظمة الاوبك .

بلغ مجموع الانفاق العسكري العراقي (١٠٢)مليون دولار خلال الست سنوات منذ بداية الحرب ، وبلغ خلال سنوات الحرب الثمان (١٥٣.٠٠٠)مليون دولار .

ان التقديرات اعلاه تعني ان العراق خسر حوالي (١٠٠) مليار دولار . كان من الممكن استثمارها في خطط التنمية الخمسية (١٩٨٠-١٩٨٥) و (١٩٨٦-١٩٩٠) بسبب الانفاق العسكري.

*الاثار الحرب وبعدها على الاقتصاد العراقي .....

١. الانفاق العسكري الكبير يضعف الادخار وبالتالي يضعف الاستثمار حيث حرم من ادخار (١٠٠) مليار دولار ، ان عدم الاستثمار يعني عدم تكوين رأس المال وبالتالي عدم القدره على الانتاج وتراجع النمو الاقتصادي .
٢. الانفاق العسكري الكبير يقود الى التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية والبطالة الناجمة عن تدهور النمو الاقتصادي .
٣. اذا كانت الدولة مستوردة للسلاح ، فان الانفاق العسكري يقود الى العجز في الميزان التجاري وتراكم الديون .
٤. الانفاق على التصنيع العسكري في بلد نام كالعراق وما يصاحب ذلك من بحوث يستهلك الخزين من العلماء والمهندسين المتوفرين للبلد مما ينعكس سلبا على تطور قطاعات الانتاج .

٥. الانفاق العسكري الكبير لايؤثر على جيل البلد الحالي فقط وانما يؤثر على اجيال المستقبل (عجز الميزان التجاري وتراكم الديون) فهي يقع عبئ سدادها على الاجيال المقبلة .

لاحظ أحد الباحثين أن كل دولار يستثمر في الولايات المتحدة الامريكية يولد ناتجا اضافيا قدرة (٢٠-٢٥) سنت وان هذا الناتج ابدي ، ولو افترضنا ان كل دولار يستثمر داخل العراق يولد (٢٠) سنتا من الناتج الاضافي الابدي ، فأن (تحويل ١٠٠ مليار دولار من الاستثمار الا الانفاق العسكري خلال حرب الخليج الاولى افقد العراق ناتجا اضافيا قدره (٢٠)مليار دولار في كل سنة والى الابد .

ان كل دولار يذهب للانفاق العسكري تضيع معه فرصة الاستثمار له كلفة اقتصادية تسمى بـ (كلفة الفرصة) .

أن من وجهة نظر الحكومة العراقية التي اهدرت (١٠٠) مليار دولار في الانفاق العسكري بدلا من استثمارها لذلك ستكون كلفة الفرصة (١٠) مليارات دولار سنويا وهو العائد الضائع سنويا بتفويت فرصة الاستثمار .ان كل هذه الخسائر سببها هو قرار انفرادي من قبل شخص واحد قام بتوريط البلاد مع ايران بحرب لاحاجة ولامعنى لها .

*الحرب ووو السكان :-

في عام (١٩٧٧) بلغ تعداد سكان العراق (١٢.٠٠٠) مليون نسمة وفي عام ١٩٨٧ بلغ (١٦.٣٣٥) الف نسمه ، ان معدل نسبة النمو السكاني خلال الاعوام (١٩٧٧)و(١٩٨٧) كان اعلى من (٣.١٣)% وبموجب هذا المعدل فأن عدد سكان العراق في ١٩٨٧ كان من المتوقع ان يصبح (١٧) مليون نسمة وليس (١٦) مليون نسمه كما تقول الاحصائية الرسمية فاين ذهب (٨٣٩) الف عراقي وعراقية .

أن هذا الرقم يشير بصورة تقريبية الى عدد العراقين الذين قتلوا خلال الحرب وهجروا وهاجروا من العراق خلال المدة(١٩٧٧-١٩٨٧) صحيح ان استمارات الاحصائيات الرسمية توزع على العراقيين بالخارج ملئها واعادتها ومثل هذه الاستمارات لم توزع على الاسرى والمهجرين .

ولا يعقل أن يكون العراقيون المهاجرون قد قاموا بملء الاستمارات اللازمة لتقييد أنفسهم في الإحصائية العراقية الرسمية لسنة ١٩٨٧ وماذا عساهم أن يفعلوا بذلك على أية حال. وإذا أضفنا إلى ذلك الرقم ٦١ ألف عراقي وعراقية وهو مجرد تخمين للذين قتلوا وأسروا وهجروا وهاجروا خلال الثمانية أشهر الأخيرة من الحرب، سيكون تقدير الرقم الكلي ٩٠٠ ألف عراقي وعراقية اختفوا عن العراق منذ مجيء صدام حسين إلى السلطة في صيف ١٩٧٩ ولغاية نهاية حرب الخليج الأولى، على اعتبار أن القتل والتشريد على النحو الذي حدث لم يكن مألوفا بالعراق على هذه الشاكلة قبل مجيء صدام حسين.

تضاربت التقديرات حول عدد القتلى والأسرى العراقيين خلال حرب الخليج الأولى، حيث لم تعلن أرقام رسمية حول ذلك من قبل الحكومة العراقية. ولكن معظم التقديرات اتفقت على ١٥٠ ألف قتيل و ٧٠ ألف أسير من هذه الأرقام يصبح تقدير عدد الذين هجروا وهاجروا خلال حرب الخليج الأولى حوالي ٦٨٠ ألف عراقي وعراقية.

لقد أشارت إحصائية سنة ١٩٨٧ إلى أن ثمانية ملايين عراقي من أصل ١١ مليون أعمارهم فوق ١٠ سنوات يعرفون القراءة والكتابة، وأن ٢٣٠ ألف شخص منهم يحملون شهادات من مدارس ومعاهد مهنية، و ٢٦٠ ألف شخص يحملون شهادات بكالوريوس أو أعلى منها، بضمنهم ٦,٤٠٠ شخص من حملة شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها (١٠). إن تلك الأرقام تدل على أن جزءاً كبيراً من الذين قتلوا وأسروا وهجروا هم من حملة الشهادات المهنية والجامعية، وقد يكون غلب الذين هاجروا هم من حملة البكالوريوس والدكتوراه ومن الذين درسوا أو

تعلموا خارج العراق، لأن الهجرة المختارة تتطلب الاقتدار. وأنها لجريمة كبرى بحق العراق، وهو البلد النامي، أن يُحمل على مغادرته، كرهاً أو طوعاً، مئات الألوف من حملة الشهادات العالية وذوي الخبرة والاختصاص والمتعلمين والمثقفين والتجار والصناعيين والحرفيين وهو بأمس الحاجة إليهم. لقد أصابت عملية التنمية الاقتصادية بالعراق انتكاسة كبرى عندما تعرضت الكوادر العراقية خلال الثمانينات إلى القتل والأسر والتشريد

تم تشجيع العراقيين على زيادة التكاثر بهدف مضاعفة السكان بأقصر وقت ممكن.ولكن، على عكس ما كان متوقعاً، فإن نسبة الولادة لكل ألف شخص قد انخفضت من ٤٨ في سنة ١٩٧٥ إلى ٤٥ في سنة ١٩٨٩ مما يشير إلى أن الشعب العراقي لم يستجب إلى المحفزات الإغراءات المادية التي وضعها النظام لحمل العائلة العراقية على زيادة .

- الحرب والعمالة

ازداد عدد سكان العراق النشطين اقتصادياً من ٣,١٣٣,٩٣٩ في سنة ١٩٧٧ إلى ٣,٩٥٦,٣٤٥ في سنة ١٩٨٧ بموجب الإحصائيات الرسمية التي جرت في السنتين المذكورتين إن هذه الزيادة تمثل نسبة نمو سنوية معدلها ٢.٣٦ بالمائة. ، فإن معدل النمو السنوي للقوة العاملة العراقية المحتسب هنا قليل ولا يتناسب مع معدل النمو التاريخي أو معدل نمو السكان خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٧) فمعدل النمو السنوي الذي شهدته القوة العاملة العراقية خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٧) كان٤.٠ %، ولذلك نرى أن المعدل السنوي الذي نمت بموجبه القوة العاملة العراقية هو حوالي ٤.٠ % وبموجب هذا المعدل فإن حجم القوة العاملة العراقية في سنة ١٩٨٧ كان مقدراً له أن يصبح حوالي ٤,٦٣٨,٩٩٥ .

هذا النسبة تشير إلى العمال والفلاحين الذين تم تجنيدهم في الجيش العراقي والذين هجروا وهاجروا على أن عدد الذين هجروا وهاجروا يجب أن يكون جزءاً يسيراً جداً من العدد الكلي، كما نعتقد ذلك أن الذين هجروا كان أغلبهم من التجار والكسبة والموظفين والطلبة، مع نسبة

قليلة من العمال والفلاحين. أما الذين هاجروا فقد كان أغلبهم من خريجي الجامعات ومن المقتدرين مهنياً أو مالياً، ولا يعتقد أن جزءاً مهماً ممن اختار الهجرة الطوعية كان من الطبقة العاملة والفلاحية نظراً لصعوبة تدبير أسباب العيش خارج الوطن.

إن إضافة ٦٨٠ ألف عامل وفلاح إلى القوات المسلحة العراقية خلال الفترة(١٩٧٧ -١٩٨٧) ينسجم مع تطور حجم تلك القوات خلال الفترة المذكورة. فتعداد القوات المسلحة في سنة ١٩٧٧ كان ١٤٠ ألف فقط، ثم ارتفع هذا العدد تدريجياً حتى وصل ٩٠٠ ألف فرد في سنة ١٩٨٧ ، أي بزيادة قدرها ٧٦٠ ألف فرد، وبعد ذلك ارتفع عدد القوات المسلحة ليصل إلى مليون فرد في سنة ١٩٨٨

إن تجنيد مئات الآلاف من العمال والفلاحين خلال حرب الخليج الأولى كان له أثراً عكسياً شديداً على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية. ومن أجل سد النقص المتزايد، خصوصاً في قطاعي التشييد والخدمات، استورد النظام العراقي أعداداً هائلة من العمال من خارج العراق. وكانت تلك العمالة المستوردة تكبل الميزان الجاري وتستنزف كميات كبيرة من عملات العراق الأجنبية.

غير أن قرار القيادة العراقية بعدم الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية نظراً لاستنزاف الحرب للموارد المالية، وتوقف العديد من المشاريع على أثر ذلك، واتخاذ الإجراءات للحد من تحويلات العملة الأجنبية قد دفع بالعديد من العمال الأجانب لمغادرة العراق. فقد قدر أن عدد العمال من الأقطار الآسيوية كالهند وبنغلاديش وباكستان والفلبين وتايلند انخفض في سنة ١٩٨٣ إلى النصف، وانخفض عدد المصريين بمقدار ٣٠ بالمائة إلى مليون عامل في تلك السنة، ومع ذلك فإن تحويلاتهم من العملة الأجنبية إلى الخارج تجاوزت ملياري دولار في سنة ١٩٨٣ وبقي عدد العمال غير العراقيين يتنبذب طوال سني الحرب، وكان أغلبهم يشتغل

في قطاع الخدمات، حيث قدر عدد العمال المصريين في نهاية الحرب بحوالي ١.٥ مليون عامل، والسودانيين بحوالي ٣٠٠ ألف عامل، والعمال الآخرين الأجانب بحوالي ٢٠٠ ألف عامل.

*العمال في الزراعة والصناعة التحويلية :-

إن القطاعين اللذين تأثرا بصورة كبيرة من تجنيد العمالة هما القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية، ان نسبة القوة العاملة في الزراعة إلى القوة العاملة الكلية انخفضت من ٣٠ بالمائة في سنة ١٩٧٧ إلى ١٢ بالمائة في سنة ١٩٨٧.

صحيح أن التطور الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية تقود إلى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة، وهو ما حدث تاريخياً، إذ كانت تلك النسبة ٤٦ بالمائة في سنة ١٩٦٠ ثم انخفضت إلى ٣٠ بالمائة في سنة ١٩٧٧، إلا أن الانخفاض الحاد في العمالة الذي شهده القطاع الزراعي خلال الثمانينات لا ينسجم مع معدل الانخفاض السنوي الذي كان يتعرض له هذا القطاع خلال الستينات والسبعينات. فبدلاً من انخفاض النسبة إلى ١٢ بالمائة، كنا نتوقع انخفاضها إلى حوالي ٢٢ بالمائة. إن هذا الانخفاض الكبير لا يفسره فقط تجنيد الذكور من الفلاحين وإنما تفسره أيضاً عوامل أخرى منها إحجام الإناث عن المشاركة في العمل الزراعي.

أما بخصوص قطاع الصناعات التحويلية، وهو القطاع الذي يستحوذ على الاهتمام الأكبر من جهود التنمية، وإليه تتوجه الأنظار ليحل تدريجياً محل قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية في دعم الاقتصاد الوطني، فإنّ نسبة القوة العاملة فيه إلى القوة العاملة الكلية انخفضت إلى ٦.٧ بالمائة في سنة ١٩٨٧ بعد أن كانت تلك النسبة ٩.١ بالمائة في سنة ١٩٧٧. لقد نمى حجم القوة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية من ٩٩,٤٠٠ في سنة ١٩٦٠ إلى ٢٨٤,٣٩٥ في سنة ١٩٧٧ ، ولكنه انخفض إلى ٢٦٦,٩٦١ في سنة ١٩٨٧. وقد كان متوقعاً أن ينمو هذا الحجم إلى حوالي ٤٥٠ ألف عامل وعاملة بحلول سنة ١٩٨٧ لولا تعرض عمال ذلك القطاع إلى حملات التجنيد الإلزامي.

- مشاركة العمالة :-

يبدو، بصورة عامة، من إحصائية سنة ١٩٨٧ أن معدل مشاركة العمالة للعراقيين النشطين اقتصادياً من عمر عشر سنوات فما فوق بلغ ٣٥.٥ بالمائة، وبهذا فقد انخفض المعدل في سنة ١٩٨٧ بمقدار ١٣ بالمائة عن المعدل الذي أشارت إليه إحصائية سنة ١٩٧٧ والذي بلغ ٤٠.٨ بالمائة. والسبب الرئيسي لهذا التدني هو تجنيد الطبقة العاملة من ناحية وظاهرة إحجام المرأة العراقية عن المشاركة في النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى.

وتشير إحصائية سنة ١٩٨٧ إلى أن معدل مشاركة الذكور العراقيين في النشاط الاقتصادي بلغ ٦٠.٩ %، ومعدل مشاركة الإناث ٨.٥ % . وبدلاً من ارتفاع هذه المعدلات كما يجب فإنها انخفضت خلال تلك العشر سنوات.

وإذا كان التجنيد الإلزامي هو تفسيراً لانخفاض معدل مشاركة الذكور، فما هو تفسير انخفاض معدل مشاركة الإناث؟ ومن النظر إلى حجم العمالة في القطاع الزراعي نرى أن عدد الذكور انخفض بمقدار ٢٩ %، في حين انخفض عدد الإناث ٨٠ %

لقد كانت نسبة الإناث من القوة العاملة الكلية في القطاع الزراعي ٣٧.٤ % في سنة ١٩٧٣. ولم تكن هذه النسبة العالية في القطاع الزراعي دليل على تطور المرأة العراقية في الريف ورغبتها الشديدة في المشاركة بالنشاط الاقتصادي الزراعي. وإنما كانت دليلاً على الحياة التقليدية التي كانت تحياها العائلة الفلاحية. فالزراعة غير المتطورة التي كان يتصف بها القطاع الزراعي، ولا يزال إلى حد كبير، تتسم بكثافة العمالة وليس بكثافة رأس المال. وكان يتوقع من المرأة، إنذاك ، أن تعمل في الحقل على قدم المساواة مع الرجل. ولكن يبدو أن هذا الأمر قد تغير، خصوصاً بعد تنفيذ قانون التعليم الإلزامي. فالمرأة أصبح مطلوب منها إكمال مرحلة الدراسة الابتدائية على الأقل، بموجب القانون. وفي ظننا أن النساء اللواتي يكملن مرحلة الابتدائية يفضلن الاستمرار في مراحل الدراسة الأخرى، وحتى أولئك اللاتي لا يخترن

الاستمرار في دراستهن قد يحجمن بعد ذلك عن مزاولة العمل الزراعي الشاق، واتخاذ مهن أخرى إن كن راغبات في المشاركة بالنشاط الاقتصادي. وقد يكون تفسير آخر لظاهرة انكماش مشاركة المرأة في النشاط الزراعي هو قيام النظام العراقي بإغداق العطايا، ومنها الراتب التقاعدي على عوائل الذين قتلوا خلال الحرب الأمر الذي كان يشجع من يتبقى من عائلة القتيل، خصوصاً النساء منها، على ترك العمل الزراعي إن كان القتيل فلاحاً.

وتفسير آخر لتلك الظاهرة؛ هو نزوح العوائل الفلاحية المستمر من الريف نظراً لتعاسة العيش هناك والبحث عن حياة أفضل في المدن، حيث يمتص العمالة النازحة قطاع الخدمات الذي لا يحتاج إلى مهارات كبيرة، والذي توسعت قوته العاملة توسعاً هائلاً خلال الفترة (١٩٧٧ ١٩٨٧) فعدد الذكور العاملين في قطاع الخدمات ازداد في إلى ١,٧٣٧,٩٥٢ في سنة ١٩٨٧، كما زاد عدد الإناث العاملات في ذلك القطاع إلى ٢٤٣,٨٧٩ في السنتين المذكورتين على التوالي. وهكذا تطلب اقتصاد الحرب أن يتوسع قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية.

ولم يقتصر انخفاض نسبة الإناث من القوة العاملة الكلية على القطاع الزراعي فقط، فقد شهد قطاع الصناعات التحويلية، ولو بدرجة أقل تدني نسبة الإناث من القوة العاملة الكلية في ذلك القطاع. فقد انخفض عدد الإناث العاملات في قطاع الصناعات التحويلية إلى ٣٨,٧١٩ في سنة ١٩٨٧ ، وبذلك تدنت نسبة الإناث من القوة العاملة الكلية في ذلك القطاع إلى ١٤.٥ % في سنة ١٩٨٧.

إن تدني نسبة الإناث في قطاع الصناعات التحويلية جرى على عكس ما كان متوقعاً إذ، من الأمور المعتادة وكما هي الحالة في الدول المتقدمة تحل النساء محل الرجال قدر الإمكان في شتى القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع الصناعات التحويلية، عندما يرسل الرجال إلى سوح الحرب. ولكن ذلك لم يحدث في قطاع الصناعات التحويلية في العراق، ولعل أسباب ذلك تكمن

في بعض التفسيرات التي قدمناها لظاهرة تدني نسبة النساء في القطاع الزراعي. أضف إلى ذلك أن النظام العراقي كان يشجع النساء على الانخراط في خدمات الدفاع، والتي كان منها تمريض الجرحى والمعوقين في جبهات الحرب. وفوق كل هذا وذاك، فإن قطاع الصناعات التحويلية لم يعد يشتغل بسعته المعتادة بعد اشتداد الصعوبات أمام استيراد قطع الغيار والمواد الأولية نتيجة نفاذ احتياطي العراق من العملات الصعبة، وتحويل عوائد العراق من تلك العملات لاستيرادات الأسلحة والمواد المدنية الضرورية كالأدوية والغذاء.

وقبل أن نختتم كلامنا عن هذا الموضوع، نرى من المفيد أن نعقد مقارنة بين معدلات مشاركة العمالة بالعراق مع مثيلاتها في دولة متطورة اقتصادياً، كالولايات المتحدة الأمريكية فمعدلات المشاركة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٨٦كانت كما يلي: ٦٣.٢ بالمائة للمعدل العام و ٧٢.٧ بالمائة للذكور و ٥٥.٥ بالمائة للإناث، في حين كانت معدلات المشاركة في العراق في سنة ١٩٨٧ كما يلي: ٣٥.٥ بالمائة للمعدل العام و ٦٠.٩ بالمائة للذكور و ٨.٥ بالمائة للإناث. ومن هذه المقارنة نرى أن النهوض الاقتصادي العراقي يتطلب، فيما يتطلب إليه مشاركة من المرأة العراقية بالنشاط الاقتصادي أكثر بكثير مما كانت عليه المشاركة في سنة ١٩٨٧.

- الحرب والزراعة:-

يبدو مما تقدم أن ثلاثة عوامل أثرت تأثيرا مباشراً على حجم العمالة في الزراعة خلال حرب الخليج الأولى؛ وهي التجنيد الإلزامي الكثيف الذي تعرض له الفلاحون، والانخفاض الشديد في مشاركة المرأة في العمل الزراعي، والهجرة من الريف إلى الحضر.

إن الانخفاض الشديد في حجم العمالة الزراعية لم يقابله من جهة أخرى تحسن في الإنتاجية الزراعية، وكان لذلك الانخفاض أثراً عكسياً مباشراً على أداء القطاع الزراعي خلال الثمانينات نرى أن ناتج العراق الزراعي الكلي كان يتذبذب سنوياً، كما هو معتاد، تبعاً لتذبذب

كميات المطر النازلة في مناطق الزراعة الديمية. فالرقم القياسي للإنتاج الزراعي الكلي للسنوات(١٩٧٩ ١٩٨١) هو ١٠٠.٠٠ والرقم القياسي للسنوات ١٩٨٧-١٩٨٩ هو ١٢٥.٨٤. ومن هذه الأرقام نرى أن الإنتاج الزراعي الكلي ازداد بصيغته المطلقة وكان معدل الزيادة السنوية خلال الفترة **(١٩٨٠-١٩٨٨) حوالي ٢.٩١ % .**

ولكن العبرة ليست بالزيادة المطلقة للإنتاج الزراعي، ولكن بالزيادة النسبية عندما نأخذ النمو السكاني بنظر الاعتبار. فبينما كان الإنتاج الزراعي ينمو بمعدل قدره ٢.٩١ بالمائة سنوياً كان عدد سكان العراق ينمو بنحو ٣.٦٥ بالمائة سنوياً خلال تلك الفترة. ولهذا نرى أن الرقم القياسي لحصة الفرد من الإنتاج الزراعي قد انخفض من ١٠٠.٠٠ للسنوات ١٩٧٩ــ١٩٨١ إلى ٩٤.٧٥ للسنوات ١٩٨٧-١٩٨٩ ، أي أن حصة الفرد العراقي من الإنتاج الزراعي كانت تتناقص سنوياً بمقدار ٠.٦٧%.

لقد انصبت الجهود في تحسين أداء القطاع الزراعي خلال الحرب على مشاريع استصلاح الأراضي من الملوحة في المناطق الوسطى والجنوبية ومشاريع خزن المياه والإرواء في المناطق الشمالية ومشاريع الدواجن واللحوم ومنتجات الألبان بصورة عامة. غير أن الإنتاج لم يلحق بالطلب المتزايد على المنتجات الزراعية. ومما زاد الأمر سوءاً خروج الكثير من المناطق الكردية عن الزراعة نتيجة سياسة الدمار والأرض المحروقة التي اتبعها النظام مع العراقيين الأكراد في الشمال. ولقد تعرضت في الجنوب زراعة التمر إلى تدهور مستمر، حيث انخفض الإنتاج من ٩٥٦,٠٠٠ طن في سنة ١٩٧٦ إلى ٥٩٧,٠٠٠ طن في سنة ١٩٨٢ ثم إلى ٣٢٤.٠٠٠ طن في سنة ١٩٨٧ .

ونتيجة للفجوة الغذائية المتزايدة التي أصبح يعاني منها العراق فقد ازدادت قيمة الواردات من المنتجات الزراعية من ٢,٠٢١ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ إلى ٢,٧٢٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٨. وبلغ معدل قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ حوالي ٢,٠٧٢ مليون دولار سنوياً مقابل معدل سنوي قيمته حوالي ٥٩٥ مليون دولار بلغته الواردات الزراعية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٩. وبلغ المعدل السنوي لقيمة الواردات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٠ حوالي ١٦ بالمائة من المعدل السنوي لقيمة الواردات

الكلية العراقية خلال نفس الفترة. وإذا استثنينا الواردات العسكرية، فستصبح نسبة المعدل السنوي لقيمة الواردات الزراعية إلى المعدل السنوي لقيمة الواردات المدنية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ حوالي ٢٨ بالمائة، أي أن ٢٨ بالمائة من قيمة السلع المدنية التي استوردها العراق خلال الحرب كانت غذائية.

، ولكن تحسناً جذرياً لم يطرأ على المساحة السنوية المحصودة رغم ادعاءات الحكومة العراقية بنجاحها في استصلاح مئات الآلاف من الهكتارات خلال الثمانينات بل على العكس انخفضت تلك المساحة من حوالي ٢,٣٨٦ ألف هكتار سنوياً خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ إلى ١,٩٩٩ ألف هكتار سنوياً خلال الفترة ١٩٨٧- ١٩٨٧ .

وإذا تفحصنا غلة الهكتار الواحد من الحبوب، وهي مؤشر الإنتاجية، نرى أنها لم تتحسن خلال الحرب، إذ بلغ مقدار الغلة السنوي ٩٤٨ كيلو غرام هكتار خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١.

مقابل ٩٤٦ كيلوغرام / هكتار خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ وبمقارنة غلة الهكتار الواحد من الحبوب في العراق مع مثيلاتها في الدول الزراعية المجاورة، نرى أن مقدار الغلة السنوي من الحبوب مقدراً بالكيلو غرامات للهكتار الواحد خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ بلغ ١,١٥٩ في سوريا و ١,١٧٨ في إيران و ٢,٦٤٢ في تركيا، أما في اليابان، وهي دولة متطورة، فقد بلغ مقدار الغلة فيها ٥,٢٧٢ كيلو غرام للهكتار الواحد. وتحسن معدل الغلة السنوي في الدول المذكورة للفترة ١٩٨٩-١٩٨٧ فبلغ ١,٤٦٦ في سوريا و ١,٢٧٨ في إيران و ٣,٩٤٥ في تركيا و ٥,٦١٤ في اليابان

ونظراً لانخفاض المساحة المحصودة وتدهور الغلة، وإن كان بسيطاً، فإن إنتاج العراق السنوي من الحبوب قد انخفض من ٢,٢٥٦ ألف طن خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ إلى ١,٩١٤ ألف طن خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩. ونتيجة لهذا التدهور من جهة، وزيادة السكان من جهة أخرى، فقد ارتفع المعدل السنوي لواردات العراق من الحبوب من ٢,٣٥٦ ألف طن خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨١) إلى ٤,٥٣٠ ألف طن خلال الفترة(١٩٨٧-١٩٨٩) .

لقد بلغ المعدل السنوي لإنتاج العراق من الحبوب ٢,٠٣٨ ألف طن خلال السنوات ١٩٨٨-١٩٨٠، في حين بلغ المعدل السنوي لواردات العراق من الحبوب ٣,٤١٨ ألف طن خلال نفس الفترة. أي أن العراق كان يستورد من الحبوب، خلال سني الحرب، أكثر من ٦٢ بالمائة من احتياجاته الكلية للحبوب. ولو أن إنتاجية العراق من الحبوب ارتفعت إلى نصف إنتاجية تركيا فقط، لاكتفى العراق من إنتاجه للحبوب ولم يستورد، أما إذا ارتفعت تلك الإنتاجية إلى نفس مستوى إنتاجية تركيا لأصبح العراق مصدراً للحبوب وليس مستورداً لها!

- **تحول نحو القطاع الخاص**

أدركت القيادة العراقية خلال الثمانينات أن مشكلة انخفاض الإنتاجية التي يعاني منها العراق هي مشكلة كبيرة جداً. فالحكومة القطاع العام) غير كفوءة على صعيد الإنتاج الزراعي أو الصناعي، وهذا هو ديدن الحكومات أينما وجدت ناهيك عن كونها حكومة دولة من دول العالم الثالث. ومن بين قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية أولت القيادة في بادئ الأمر اهتمامها إلى القطاع الزراعي. ذلك أن الغذاء، بخلاف السلع الاستهلاكية المصنعة التي يمكن التقشف باستهلاكها أو الاستغناء عنها، يستوجب توريده لسد الفجوة الغذائية المتزايدة، وقد أصبحت واردات العراق من المنتجات الزراعية تكلف الخزينة أكثر من ملياري دولار سنوياً من العملات الصعبة، وهو نزيف لا يمكن تجاهله. وبدأت في أوائل الثمانينات أولى بوادر التراجع الحكومي عن بعض السياسات التي استهدفتها عمليات الإصلاح الزراعي في الستينات والسبعينات فتقلصت المزارع التعاونية من ٧٧ في سنة ١٩٧٩ إلى ١٠ في سنة ١٩٨٣، وتقلصت الجمعيات التعاونية الزراعية من ١,٩٢٣.

في سنة ١٩٧٩ إلى ٨١١ في سنة ١٩٨٣. وفي سنة ١٩٨٣ تم تشريع قانون رقم ٣٥ الذي سمح للعراقيين والعرب استيجار الأراضي الزراعية الحكومية لمدة خمس إلى عشرين سنة دون أن يحدد ذلك القانون حداً أعلى للمساحات المؤجرة. ورغم أن قانون الإصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ وضع حداً أعلى للملكية الزراعية، إلا أن ذلك الحد قد تم تجاوزه في كثير من الحالات رغم عدم إلغاء ذلك القانون. وأصبح الانتماء إلى الجمعيات الفلاحية طوعي

منذ سنة ١٩٨٤، وبذلك ألغيت المئات من تلك الجمعيات وأصبح الفلاح يملك حرية أكثر في زراعة الأرض.

لقد تحول الاهتمام من العدالة في توزيع الأرض إلى الكفاءة وزيادة الإنتاج. ففي عام ١٩٨٧ أعلنت الحكومة حدوداً دنيا لمساحات الأرض المزروعة، ولا يجوز بعد ذلك أن تقل مساحة الأرض المروية سقياً عن ١٠٠ دونم. وكان الغرض من ذلك منع تقسيم الأرض بواسطة الإرث إلى مساحات غير اقتصادية.

وتوجهت الجهود بصورة جدية نحو إكمال توزيع الأراضي المستولى عليها بموجب قوانين الإصلاح الزراعي، والتخلص من المزارع والمشاريع الزراعية الحكومية ببيعها إلى القطاع الخاص. ونتيجة لتلك السياسة لم يبق بيد الدولة في بداية ١٩٨٩ سوى واحد بالمائة من الأراضي الزراعية، في حين أصبح ٥٣ بالمائة منها خاضع للملكية الخاصة و ٤٦ بالمائة الباقية مؤجر المستثمرين من القطاع الخاص.

وبنهاية عام ١٩٨٩ تم بيع العديد من مشاريع الدواجن والألبان والأسماك. فقد بيع إلى القطاع الخاص ١٩ مزرعة دواجن حكومية من أصل ٢٩، وستة مشاريع كبيرة لإنتاج علف الدواجن، وست مزارع كبيرة لإنتاج الألبان من أصل عشر، وثلاثة مشاريع كبيرة لإنتاج الأسماك من أصل أربعة، إضافة إلى مشاريع أخرى كالمطاحن والمخابز. وقد بيعت جميع الممتلكات الحكومية تلك بأسعار زهيدة جداً .

أما في المجال الصناعي، ففي سنة ١٩٨٩ تم بيع ٧٠ معملاً صناعياً كبيراً في مجالات المواد الإنشائية واستخراج المعادن وتحضير وتعليب الأغذية والصناعات الخفيفة، حيث ذهب ٦٦ منها إلى القطاع الخاص وأربعة إلى القطاع المختلط إضافة لذلك فقد تم خصخصة أي تحويل إلى القطاع الخاص - بعض المشاريع الخدمية كالفنادق السياحية، وتأجير محطات تعبئة الوقود (البنزين) إلى القطاع الخاص.

وقد تمت تلك العمليات بسرعة فائقة، حيث بيع ٧٠ معملاً في ظرف سنة واحدة. ولم تحقق الحكومة العراقية في ذلك البيع أية أرباح، بل على العكس، فقد بيعت المعامل السبعين بمبلغ

٣٠٥ مليون دينار، ولم تتجاوز الأسعار التي بيعت بها أغلب المعامل أسعار الأراضي التي أنشئت عليها .

ورغبة في رفع القيود عن الاستثمارات الصناعية الكبيرة والتي فرضت منذ صدور قوانين التأميم في سنة ١٩٦٤ ، فقد رفع الحد الأعلى للاستثمار في سنة ١٩٨٣ إلى مليوني دينار الملكية الفردية وخمسة ملايين دينار للشركة المحدودة. وفي سنة ١٩٨٨ ألغيت تلك القيود كلياً وسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما سمح له التكامل العمودي حيث بموجبه يمكن تكوين شركات متعددة الاختصاصات تتخطى نشاطاتها عدة قطاعات اقتصادية في آن واحد. وفوق ذلك ألغيت القوانين الضريبية التي كانت تستحوذ إلى حدود ٧٥ بالمائة من الأرباح وتجبر شركات القطاع الخاص الصناعية على دفع ٢٥ بالمائة من الأرباح المتبقية لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال. ففي سنة ١٩٨٧ خفض الحد الأعلى للضريبة على أرباح الأنشطة الصناعية إلى ٣٥ بالمائة، وفي سنة ١٩٨٩ أعطيت جميع الصناعات سماح ضريبي لمدة عشرسنوات .

وفي مجال العمالة ألغي في سنة ١٩٨٧ قانون العمل وحلّت نقابات العمال وأصبح قانون موظفي الدولة ينطبق على عمال الدولة والقطاع العام. وقد أصبح من الممكن نقل الموظفين المكتظة بهم دوائر الدولة إلى معامل ومشاريع القطاع العام، وخير الآلاف من الموظفين بين الاستقالة أو النقل إلى ورش ومصانع الدولة.

لقد كان من الصعوبة بمكان فصل العامل أو نقله في ظل قانون العمل السابق، وبإلغاء ذلك القانون حصلت المرونة لدى شركات القطاع العام بإعادة توزيع العاملين أو تقليص عددهم حسبما تتطلبه ظروف العمل توخياً لتحسين كفاءة الإنتاج. فقد لاحظ اقتصاديون أن كلفةالعمل تبلغ ٢٠-٤٠ % من الكلفة النهائية للناتج في الدول الاشتراكية مقابل(١٠-١٥) % في الدول غير الاشتراكية، كما أن حجم الجهاز الإداري والخدمي في مشروع حكومي اعتيادي يبلغ ثلث إلى نصف حجم الجهاز الكلي العامل في ذلك المشروع، وهو يفوق خمسين مرة حجم الجهاز الإداري والخدمي في مشروع مماثل في دولة متطورة.

وبغية جذب رأس المال العربي تم في سنة ١٩٨٨ تشريع أول قانون عراقي لتنظيم الاستثمارات الأجنبية. وبموجب ذلك القانون أعطيت للمستثمرين العرب امتيازات عديدة بضمنها امتيازات تتعلق بالضرائب واستعادة رأس المال وحرية تشغيل العمالة. كما أعطيت ضمانات تحول دون تأميم الاستثمارات العربية، وتمنع صدور قوانين بالمستقبل من شأنها أن تعرقل فاعلية الحقوق والامتيازات التي ضمنها القانون. ولم تصدر قوانين لتشجيع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية غير العربية، إذ بقيت الاستثمارات غير العربية ممنوعة داخل العراق .

ولم تكن القوانين التي صدرت والإجراءات التي اتخذت بخصوص التوجه نحو القطاع الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي. فقد احتفظت الدولة بسيطرتها الكاملة على الصناعات (النفطية والبتروكيمياوية والعسكرية والصناعات الاستراتيجية) واحتفظت الدولة أيضاً بملكيتها للبنية التحتية بضمنها (الكهرباء والماء والمواصلات) واحتفظت بدورها الكبير في القطاعات الخدمية، كما كانت تزمع الاحتفاظ بدور مهم في القطاعات التوزيعية. ولم تكن تلك الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية المحدودة إلا استجابة للرغبة في تحسين الكفاءة الإنتاجية بصورة عامة وتشجيع الأنشطة الاقتصادية، بمختلف أنواعها، التي من شانها أن تجلب العملات الأجنبية كمدخولات، أو تقود إلى تقليل الإنفاق منها.

فالعراق - بعد الحرب - أضحى مديناً إلى الخارج بديون هائلة ينبغي خدمتها بالعملات الصعبة. وهناك مسؤوليات أخرى تتطلب المزيد من العملات الصعبة منها سد الفجوة الغذائية

المتزايدة، ومعاودة الصرف على عملية التنمية وإعادة بناء ما دمرته الحرب. يضاف إلى ذلك فإن القيادة العراقية استمرت بعد الحرب على (الإنفاق العسكري الكبير والتوسع في الصناعات العسكرية وتسليح الجيش العراقي) ، وقد كان ذلك وحده يكلف الخزينة (٥) مليارات دولار سنوياً. لقد أدركت القيادة أن العراق يتعرض لنزيف شديد من العملات الأجنبية لا يمكن العيش معه.

- **نقد تجربة الخصخصة:-**

إن إجراءات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة التي اتخذت لم تحقق أهدافها المنشودة بل ربما فشلت فشلاً ذريعاً. فالعجالة التي تمت بها تلك الإجراءات والصيغة التي تم بها التخلص من أموال الدولة لم تدل على إخلاص وكفاءة وجدية القائمين بتلك الإجراءات بقدر ما كانت تدل على مدى السطوة الغاشمة التي يتمتع بها النظام والتي مكنته من ارتجال عمليات نقل أموال الدولة إلى القطاع الخاص دون توفير الشروط اللازمة وخلق البيئة المناسبة. وقد تمت تلك العمليات في جو تميز بالغياب الكامل للمسائلة والإفلات التام من المسؤولية.

فقد اتخذت إجراءات الخصخصة ولم تكن هناك المؤسسات الضرورية التي يتطلبها النشاط الاقتصادي الخاص، ولم تشرع القوانين اللازمة، كما لم تهيئ الظروف السياسية المناسبة لإنجاح الخصخصة ودعم النشاط الاقتصادي المتولد عنها.

فسوق الأسهم (البورصة) بالعراق كانت ضعيفة وضيقة جداً، وعدد المساهمين قليلين، ولم تبذل الحكومة أي جهد لجذب صغار المستثمرين من عامة الناس للمشاركة بالأصول مالية التي كانت الحكومة على وشك بيعها. وانتهت العملية بتركز تلك الأصول بأيادي .. فمثلاً من بين ٧٠ معملاً تم خصخصتها استولت عائلة واحدة على ١٣ منها. وذهبت أغلب المنشآت الصناعية والزراعية إلى طبقات طفيلية لا علاقة لها بالصناعة والتجارة والزراعة وربما كانت مزيتها الوحيدة كونها من أقرباء رؤوس النظام ومن أتباع السلطة ومريديها. وبيعت

تلك الممتلكات بأسعار زهيدة ولم تطلب الحكومة سوى مقدمة تتكون من ٤٠ بالمائة من السعر اع على شكل وجبات .

ولم تفلح جهود الخصخصة تلك في تحقيق الغايات المرجوة منها، كزيادة الإنتاج وتعزيز احتياطيات البلد من العملات الأجنبية، وإنما زادت من التضخم وانتشار البطالة ونقص السلع الأساسية والإخلال بتوزيع الدخل بين الناس واستفحال السوق السوداء للعملات الأجنبية .

فقد كان التضخم يتراوح ما بين (٢٠ - ٢٥) % في أوائل الحرب، ولكنه ازداد تدريجياً حتى وصل حوالي ٤٥ بالمائة في سنة ١٩٨٩. وإذا كانت أسباب التضخم في المراحل الأولى من الحرب تعزى إلى تدني العرض بالنسبة إلى الطلب، وانحسار استيراد السلع الاستهلاكية

اقتصاداً بالنفقات الأجنبية، فقد أضافت الخصخصة والانفتاح الاقتصادي لتلك الأسباب أسباباً جديدة. ففي سنة ١٩٨٨ رفعت الحكومة سيطرتها عن أسعار السلع المستوردة من قبل القطاع الخاص، مما نتج عنه ارتفاع أسعارها بشدة في السوق المحلية انعكاساً لتدني قيمة الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية، وكذلك قيام المنتجين المحليين برفع أسعارهم أيضاً تماشياً مع ارتفاع الأسعار للسلع المستوردة .

ولم يكن انخفاض سعر الدينار العراقي هو السبب الوحيد في ارتفاع الأسعار، فانعدام الثقة بالنظام ونواياه على المدى الطويل تجاه سياسة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة دفع التجار والمستثمرين لرفع الأسعار إلى مستويات يمكن معها الحصول على أعلى الأرباح بأقصر

وقت. إن انعدام الثقة هذا ناتج عن طبيعة النظام وانغلاقه وإمكانية الانقلاب على سياسته ووعوده في أي وقت ودون مسائلة. وكمثل على ذلك سمح النظام باستيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية بتمويل من الخارج دون أن يسأل المستورد عن كيفية التمويل ومصدره ولكن، وبنفس الوقت، لم يُلغ ذلك القانون الذي يقضي بعقوبة الموت على من يملك رصيداً بالخارج.

ومما ساعد على إمكانية رفع الأسعار بتلك الصيغة والحصول على أرباح فاحشة هو غياب الرادع التنظيمي والسوقي.

و(الرادع التنظيمي) هو تنظيم المستهلك وانبثاق المؤسسات التي تعمل على حمايته، ولم تتوفر مثل هذه المؤسسات لحماية المستهلك العراقي.

أما (الرادع السوقي) فهو المنافسة، وهي شرط حيوي لازدهار النشاط الاقتصادي الخاص، ورفع كفاءة الإنتاج وتحسين النوعية وخفض الأسعار. ولم تكن هناك منافسة بالمعنى الصحيح في السوق العراقية، فقد كانت الدولة تحتكر الإنتاج والتوزيع، وبانتقال وسائل الإنتاج إلى القطاع الخاص انتقلت معها القدرةعلى الاحتكار.

ولقد نتج عن ذلك التضخم الكبير سوء في توزيع الدخل وأخذت تنتقل الثروة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى الطبقة الغنية. ذلك أن النظام كان يوفر الدعم لكثير من السلع الغذائية الأساسية إضافة لتحديد أسعارها. وبإلغاء الدعم وإطلاق الأسعار أصبح الملايين من الفقراء

وذوي الدخل المحدود يدفعون أسعاراً عالية تذهب لجيوب الأغنياء. ونتيجة لتلك الحالة اضطرت الحكومة إلى العودة لوضع القيود على الأسعار وإعادة الدعم المالي للسلع الغذائية الرئيسية والذي بلغ ٧٥٠ مليون دينار في سنة ١٩٨٩.

وقد تميزت سياسة الخصخصة والانفتاح الاقتصادي ببعض التناقضات. فقد تضمنت إجراءات تحرير التجارة منع المستوردين من توظيف أرباحهم من أجل واردات إضافية من السلع. وقد كان الغرض من ذلك القيد تشجيع استثمار الأرباح المتولدة من التجارة في الأصول الرأسمالية، وتكوين رأس المال الثابت داخل البلد. وبدلاً من الاستثمار داخل البلد فقد أدى ذلك التقييد إلى انتقال العملة العراقية إلى الكويت وتزايد الضغوط إلى الأسفل على أسعار صرفها. وقد استتبع ذلك زيادة الأسعار داخل البلد، لكون البضائع والمواد المشتراة بالسوق السوداء من قبل التجار والصناعيين أصبحت تعكس القيمة المتدنية باستمرار للدينار العراقي. إضافة إلى ما تقدم فإنّ الحكومة سمحت للمصدرين باستعمال ١٠٠ بالمائة من إيرادهم من النقد الأجنبي لأغراض الاستثمار الداخلي و ٣٠ بالمائة منه لاستيراد المواد الخام. غير أن توجه المصانع التي تم خصخصتها كان للسوق الداخلية أساساً وليس للسوق الخارجية، وبذلك فإنها في عملياتها لم تجلب أية عملات أجنبية. وبحرمانها من العملات الأجنبية التي كانت توفرها الحكومة لتلك المصانع قبل الخصخصة، فقد حرمت من إمكانية استيراد المواد الخام والأدوات الاحتياطية مما أدى إلى نقص كبير بعرض السلع الاستهلاكية التي كانت تنتجها تلك المصانع .

ونظراً لعدم الانفتاح السياسي والمعلوماتي وعدم الثقة بالنظام العراقي فيما يتعلق باحترام حقوق الملكية الفردية وصيانتها في المستقبل، لم يقدم التجار والصناعيون على التوسع في الاستثمار داخل البلد، ولم يستغلوا أرصدتهم الأجنبية من أجل استيراد السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية. بل ساهموا برفع الأسعار نتيجة تعاملهم بالسوق السوداء، ورغبتهم في الحصول على أقصى الأرباح بأقصر مدة ممكنة.

ولنفس الأسباب التي ذكرت لم يفلح قانون الاستثمار العربي، رغم مزاياه العديدة، بإغراء المستثمرين العرب من الخليج والذي حدث هو قيام العديد من رجال الأعمال (الفلسطينيين

والأردنيين واللبنانيين) باستغلال ذلك القانون في عمليات تجارية وخدمية طارئة حققت لهم أرباحاً طائلة، ولم ينتج عن ذلك القانون أية استثمارات مهمة داخل البلد .

ومن خلال التجربة التي أقدم عليها النظام العراقي في مجال الخصخصة والتحرر الاقتصادي، نستنتج أن أية محاولات بذلك الاتجاه سوف لن تكون مجدية ما لم تتوفر المؤسسات اللازمة كأسواق رأس المال والمؤسسات المالية ومؤسسات حماية المستهلك ومراقبة النوعية

وتوفير ظروف المنافسة الحقيقية في السوق. كما يجب توفير الأطر القانونية اللازمة لحماية الاستثمارات وصيانة حقوق الملكية. وفوق كل ذلك يجب أن يكون نظام البلد أهلاً لثقة المستثمر، ولن يحدث ذلك إلا في جو من الحرية لانتقال رأس المال والانفتاح المعلوماتي والتحررالسياسي.

- **الأداء الاقتصادي خلال الحرب :-**

لقد تراجع خلال الحرب مجمل أداء القطاعات السلعية، ولم تحقق القطاعات التوزيعية سوى تقدماً طفيفاً، ولكن الذي حقق نمواً ملموساً هو إجمالي القطاعات الخدمية وذلك بسبب خدمات الدفاع المتزايدة.

لم ينشر النظام العراقي معلومات وافية عن الأداء الحقيقي للاقتصاد أي بالأسعار الثابتة حيث لم تتوفر لدينا معلومات عن التوزيع القطاعي بالأسعار الثابتة للفترة ١٩٨١-١٩٨٤.

وكان من المتوقع من بلاد نفطية كالعراق، داخلة في حرب طويلة، وقد انخفضت بشدة عوائدها النفطية بسبب الحصار من جهة، وتدهور الأسعار من جهة أخرى، أن تتجه بكل قواها نحو إنعاش القطاع الزراعي والاعتماد عليه. ولكن هذا لم يتحقق، فجزء كبير من العمالة الزراعية قد تم تجنيدها، كما انكفأ عن المشاركة في الإنتاج الزراعي جزء كبير آخر. ولم يلحق نمو الإنتاج الزراعي السنوي حتى بالنمو السكاني، وتزايدت بذلك الفجوة الغذائية سنة بعد أخرى. أما قطاع الصناعات الاستخراجية فقد انكفأ أداءه في أول سني الحرب بسبب تدهورحجم الصادرات النفطية، ولكنه بدأ يستعيد عافيته تدريجياً عندما بدأ العراق يسترجع قابليته على التصدير، وبقي تدهور الأسعار النفطية بعد عام ١٩٨٥ هو العامل الأكبر في

تدني ناتج القطاع. وقد شاهد هذا القطاع تراجعاً سنوياً قدره حوالي ٠.٨ بالمائة خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٨.

وبخصوص قطاع الصناعات التحويلية، فإن الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع شاهد نمواً متواضعاً كان معدله حوالي ٣.٩ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨، قياساً بنمو سنوي كبير قدره ١١.٣ بالمائة حققه الناتج الإجمالي لهذا القطاع خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ ويعزى سبب الانكماش في النمو الاقتصادي خلال الحرب إلى (تجنيد جزء كبير من عمالة هذا القطاع) ومواجهة صعوبات في الحصول على المواد الأولية وقطع الغيار، مما أدى إلى تشغيله بسعات منخفضة. ويعزى أيضاً ضعف النمو الذي حققه هذا القطاع إلى (انكماش الاستثمارات في الصناعات التحويلية خلال الحرب) .

أما بخصوص الأداء الاقتصادي العام وبناء على ذلك لم يحقق الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨- نمواً سنوياً أكثر من حوالي ٠.٢ % وهو لا شيء إذا ما قورن بمعدل النمو السنوي الذي حققه سابقاً إذ بلغ ٨.٣ % وكانت تلك من أعلى معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها العالم خلال تلك السنوات.

وإذا أردنا الدقة في حساب معدلات النمو، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي المتحقق لسنة ١٩٨٠ هو أساساً أقل مما يجب فيما لو كانت الحرب قد اشتعلت في بداية السنة التالية، أي في كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ ،. ذلك أن العراق خسر ما يعادل ٥,٩٠٥ مليون دولار من العوائد النفطية خلال الربع الأخير من سنة ١٩٨٠. ولو قدر لتلك الأموال أن تضخ في الاقتصاد الوطني في تلك السنة لبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٩,١٦١ مليون دينار في سنة ١٩٨٠ وليس ١٥,٦٤٧.٥ مليون دينار كما أصبحت عليه الحال (٣٥). ولبلغت معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي العراقي ٩.٤ % خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ و ١٣.٧ % خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ ولأصبح النمو خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٠ سالباً حيث كان الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع بمقدار ٢.٣ بالمائة بالسنة بدلاً من أن يحقق نمواً إيجابياً بمقدار ٠.٢ بالمائة. وبتعبير آخر سيكون تحليل الأداء الاقتصادي أدق، وحسابات النمو أصح، فيما لو كانت سنة الأساس، أي سنة المقارنة، هي سنة سلام وليست سنة حرب، وإن كانت الحرب قد شغلت جزءاً من سنة ١٩٨٠ وليس كلها.